

دور الصيرفة الاسلامية في إرساء الشمول المالي في الجزائر -دراسة تحليلية
للفترة (1990-2022)

**The role of Islamic banking in establishing the financial inclusion
in Algeria**
Analytical study during the period (1990-2022)

قبايلي كمال^{*1} قاسم شاوش لمياء²

¹ جامعة المدية، مخبر التنمية المحلية المستدامة (الجزائر)، kebaili.kamel@univ-medea.dz

² جامعة المدية، مخبر التنمية المحلية المستدامة (الجزائر)، Gacemchaouch.lamia@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2023/06/01

تاريخ القبول: 2023/05/24

تاريخ الاستلام: 2023/03/21

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ودور الصيرفة الإسلامية في إرساء وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال استعراض المفاهيم الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وصيغ التمويل والخدمات والمنتجات التي تُقدمها، والهيئات التي توظفها والتعرف على الشمول المالي، وأهميته، وأهدافه التنموية. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وخُصصت الدراسة لـ أن الصيرفة الإسلامية رغم التجربة القليلة والمتأخرة لها في الجزائر، إلا أنها تُساهم في إرساء الشمول المالي؛ إذ تُقدم منتجات وخدمات تُعطي خيارات متنوعة لكل الفئات، عبر القنوات الرسمية لتحقيق الرفاه والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الإسلامية، شبائيك الصيرفة الإسلامية، الشمول المالي.

تصنيف JEL: G21، G01، F33.

Abstract:

This study aims to identify the reality and the role of Islamic banking in establishing and enhancing financial inclusion in Algeria, by reviewing the concepts of Islamic banking, financing formulas, services and products that

it provides, and the bodies that frame it; and identifying financial inclusion, its importance, and its development goals.

We relied on the descriptive analytical approach. The study concluded, however, that Islamic banking, despite its young and late experience in Algeria, contributes to the establishment of financial inclusion. It provides products and services that give various options to all groups, through official channels to achieve welfare and social and economic integration.

Keywords: Islamic banking, Islamic banking windows, financial inclusion

Jel Classification Codes: F33, G01, G21.

1. مقدمة

تُعتبر تجربة الصيرفة الإسلامية حديثة العهد نسبيًا، مع ذلك عرُفت تطورًا وانتشارًا بشكل جعلها تُنافس نظيرتها التقليدية، بل تفوقت عليها في الكثير من مُعدلاتها، فمن خلال التقرير السنوي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (ifsb) لسنة 2022، احتفظ قطاع الصيرفة الإسلامية بالهيمنة، واستحوذته على 68.7% من أصول صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية في سنة 2021 أي بـ 2.102 تريليون دولار؛ من أصل 3.06 تريليون دولار للصناعة المالية الإسلامية، وسجل القطاع نموًا سنويًا بنسبة 6.5% في الأصول و 8.1% في التمويل و 7.3% في الودائع في عام 2021، وزاد عدد البلدان المهمة نظاميًا إلى 15 دولة، ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصيرفة الإسلامية إلى 2.384 تريليون دولار بنهاية عام 2023م، وذكر البنك الدولي في تقريره السنوي أن الأصول المالية الإسلامية تعرف معدل نمو تراكمي منذ 2009م قُدر بـ 16% سنويًا أي العام الذي عقب الأزمة المالية العالمية 2008.

إن صُمود الصيرفة الإسلامية؛ بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، رُغم حداثتها، جعلها تستقطب الكثير من المودعين والمستثمرين، من خلال الخدمات، ومختلف الصيغ التمويلية المعروضة على الجمهور، إلا أن الجزائر ظلت بعيدة بشكل كبير عن الصيرفة الإسلامية بحيث لم تتجاوز حصتها السوقية بشكل عام نسبة 3% (البنوك والشبابيك معا) على الرغم من الدور الكبير الذي يُمكن أن تلعبه الصيرفة الإسلامية في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني وإرساء الشمول المالي.

لقد سعت الجزائر، كغيرها من البلدان، في استصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية، بداية بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 والذي سمح لأول مرة بإنشاء بنوك خاصة وطنية وفروع لبنوك أجنبية في الجزائر، ثم جاء النظام 18-02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة

بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وهو أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، ليأتي بعده النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ليضيف ويُفسر أكثر الصيرفة الإسلامية، ويُلغى النظام: 18-02. في هذا السياق، وعلى ضوء ما سبق، يمكن طرح الاشكالية التالية: كيف تُساهم الصيرفة

الاسلامية في إرساء الشمول المالي في الجزائر؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المذكورة اعلاه يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- تُعرف الصيرفة الإسلامية تأخرًا ومُؤا بطيئًا في الجزائر وبداية محتشمة، وغير مواكبة لما يحدث في العالم؛
 - تُساهم الصيرفة الإسلامية في الجزائر في إرساء وتعزيز الشمول المالي، من تنوع وتعدد مُنتجاتها وخدماتها.
- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:

✓ شرح المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والشمول المالي؛

✓ التعرف على مساهمة الصيرفة الإسلامية في إرساء الشمول المالي في الجزائر.

اهمية البحث: يستمدُّ البحث أهميته من النمو، والانتشار والشمعة التي اضحى يحظيان بهما موضوعا الصيرفة الإسلامية والشمول المالي، في السنوات الاخيرة، خاصة بعد الازمة المالية العالمية 2008.

منهج البحث: من أجل الإلمام بكافة جوانب البحث والوصول للأهداف المرغوبة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتلائمه مع هذه الدراسة، وذلك باستعراض مفاهيم حول الصيرفة الإسلامية والشمول المالي، مع ذكر وتحليل مختلف تطورات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والمنتجات التي تقدمها من أجل إرساء الشمول المالي، بالاعتماد القوانين والتقارير السنوية للبنوك الإسلامية، وموقع بنك الجزائر.

خطة البحث: للإحاطة بموضوع الدراسة، تم تقسيمه الى محورين اساسيين كما يلي:

✓ المحور الاول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والشمول المالي؛

✓ المحور الثاني: دراسة وتحليل مساهمة الصيرفة الإسلامية في إرساء الشمول المالي.

2. الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والشمول المالي: ونبين في هذا المحور:

1.2- مفاهيم حول الصيرف الإسلامية:

لقد أثبتت المصارف الإسلامية أهميتها وقدرتها، كمؤسسات مالية استثمارية، في ابتكار حلول مالية، واستغلال الموارد المعطلة للذين لا يتعاملون مع البنوك التقليدية، لتقديم الخدمات والمنتجات الإسلامية، مما يساهم في تسهيل الوصول لهذه الخدمات والمنتجات، مما يعزز من إرساء الشمول المالي.

1.1.2 مفهوم الصيرفة الاسلامية: الصيرفة الاسلامية "هي نظام ونشاط بنكي، يعمل على توفير، وتطوير وابتكار لمنتجات وخدمات مصرفية، باجتهدٍ من طرف الفقهاء والمصرفيين لعقود من الزمن، لتلبية حاجات المسلمين واشباع رغباتهم، بطريقة اسلامية واخلاقية، وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية(بن حدو، 2021، ص22).

- تعريف المصارف الاسلامية: "هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الاسلامية ومقاصدها، وبما يخدم المجتمع، وعدالة التوزيع، بوضع المال في مساره الإسلامي السليم، من خلال فريق عمل ذي ولائ وكفاءة والتزام ذاتي، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه المعيشي، والتكافل الاجتماعي داخل المجتمع الاسلامي". (نجم، 2010، ص125).

- النوافذ والشبائيك الإسلامية: هي "وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في بيع وتقديم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية وفق أحكام الشريعة الاسلامية ومقاصدها، وتكون مستقلة مالياً ومنفصلة بشكل تام محاسبياً، قد تكون وحدة متخصصة أو فرعاً في المؤسسة، حيث يتمتع فيها الشباك باستقلالية: هيكله التنظيمي، والمستخدمين والزبائن". (فرحي، 2020، ص1200).

2.1.2 مصادر تمويل المصارف الإسلامية: تتعدد وتتنوع مصادر تمويل المصارف الاسلامية، ويُمكن تقسيمها إلى:

➤ **المصادر الداخلية:** وهي متعددة ومتنوعة، نذكر منها(بن حدو، 2021، ص 344):

- رأسمال البنك: يُمثل الاموال المدفوعة من المساهمين، حيث يتم به تجهيز المصرف ومنح القروض في بدايات نشاط المصرف، وهو أداة ضمان للمودعين في حالة تعرض البنك للإعسار أو الافلاس، وتم رفع من نسبة رأس المال البنوك عدة مرات طبقاً لقرارات للجنة؛ بازلI، بازلII وبازلIII.

- الاحتياطات والارباح المحتجزة: تتمثل في الاموال المقتطعة من الأرباح الصافية للبنك، تُعتبر من مصادر التمويل الذاتي، وتمثل مصدر ضمان للمودعين، ومركز قُوّة للبنك.

- المخصصات: تتمثل في مبالغ مقتطعة من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث في المستقبل، كخطر عدم السداد، اعسار بعض الشركاء أو عدم كفاية ضماناتهم، أو حالة ركود اقتصادي.

➤ **المصادر الخارجية:** وهي الأموال التي مصدرها الغير ونذكر أهمها:

- الودائع: وهي الأموال التي تعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يَرُدُّه كما هو، أو بالشرط المتفق عليه وبالطريقة المتفق عليها وهي عدة أنواع نذكر منها:

- **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** تمثل 10% من موارد البنك، وهي أموال تحت الطلب يضعها أصحابها للاستعمال اليومي، لا يُعتمد عليها في منح القروض. (سليمان، 2010، ص18).
- **ودائع التوفير:** وهي ودائع صغيرة الحجم عادة، يضعها اصحابها في البنك للحاجة وللحالات غير المتوقعة مستقبلا، وهي تأخذ شكلين: الأول؛ في حالة عدم تفويض البنك باستثمار الوديعة في هذه الحالة يُمكن لصاحبها استرجاعها كما هي، أما في حالة منح للبنك تفويض بالاستثمار في الوديعة، ففي هذه الحالة للمودع الحق في الحصول على الأرباح، وتحملُ الخسارة في حالة الخسارة " الغنم بالغرم ".
- **ودائع الاستثمار:** وهي الأموال التي تُوضع في البنك بغرض الحصول على الارباح، ويُمكن أن تحمل الخسارة طبقا لمبدأ " الغنم بالغرم " وهي نوعين: ودائع مطلقة والتي يُمكن للبنك استثمارها في أي مشروع له، والودائع المقيدة؛ والتي يشترطُ فيها صاحب الوديعة على البنك الاستثمار في نشاط معين، ولا يُمكن استردادها إلا بعد انتهاء الاجل المتفق عليه، وتمثل 70% من موارد البنوك. (بن حدو، 2021، ص347)
- 3.1.2 الخدمات البنكية:** وهي مجموعة المنافع التي يسعى العميل إلى تحقيقها من جراء استخدامه للخدمة المصرفية، بشرط ان تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في كل مراحلها من الانتاج الى التقديم (رائد نصري، 2020، ص6). ونذكر منها ما يلي (AAOIFI، 2014):
- ✓ **خدمات الحفظ:** تُحفظ المستندات والاوراق المالية والاشياء الثمينة الموافقة للشروط الشرعية لدى المصارف الاسلامية لصالح العملاء، على سبيل الامانة، مقابل أجر، ويلتزم المصرف بردها كما هي.
- ✓ **خدمات التوكيل بالتعاقد:** وهي أن يتوكل البنك عن العميل في البيع والشراء والإجارة... الخ، بمقابل.
- ✓ **خدمات تنظيم الاكتاب:** يُمكن للمصرف أن يقوم بالطرح العام للجُمهور، أو إصدار أسهم جديدة بالوكالة عن المساهمين في شركة ما، بشرط أن تكون مستوفية للضوابط الشرعية ومُرخص لها فنيًا.
- ✓ **خدمات إجراء الدراسات والاستشارات:** يقوم المصرف (مقابل أجر)، بإجراء دراسات الجدوى ودراسات إصدار الأسهم والخدمات المتعلقة بالسكن، والمحلات التجارية والسلع المنقولة... الخ.
- ✓ **خدمات التحصيل والدفع:** يقوم المصرف بتحصيل حقوق عُملائه لدى الغير بناء على طلبهم، مثل تحصيل الشيكات، سندات الامر، صرف الرواتب والاجور بشرط أن تُوافق أحكام الشريعة.
- 4.1.2 عقود التمويل والاستثمار في الصيرفة الاسلامية:** وهي على أنواع نذكرها كما يلي:
- ✓ **عقود التمويل والاستثمار في الصيرفة الاسلامية المبينة على عقود البيوع** وهي (لخضر، 2020، ص 7):
- **المرابحة:** وهي البيعُ يمثل الثمن مع زيادة ربحٍ معلوم، أو البيع برأسمال معلوم، وبيع معلوم.

-السَّلَمُ : وهو شراء سلعة معينة مؤجلة التسليم، ويتم دفع ثمنها فوراً (حالياً)، حيث يستفيد المصرف من زُخَصِ سعرها عند التعاقد(بعدَ فترة)، مقارنةً بالأسعار الجارية في السوق، ويُحقّق من وراء ذلك ربحاً.

-الاستصْناعُ: وهو أن يقوم المصرف بتمويل صناعة، أو بطلبِ مصنّوعٍ معيّن من الصانع، ويُسلمه للزبون الذي يحتاج هذا المصنّوع، ويحقّق من وراء ذلك ربحاً.

✓ عقود التمويل والاستثمار المبيّنة على المشاركة في الارباح وهي(الرشيد، 2015، ص 78):

-المُشاركة: وهي أن يُقدّم كل من البنك، وعميلٍ، أو أكثر، المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل انشاء مشروع جديد، أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يُصبح كل واحد منهما ممتلكا لحصة في رأس المال ومستحقاً لنصيبه من الربح أو الخسارة مناصفة، أو حسب مساهمة كل منهم في الشركة.

- المُضاربة: تتمثل في منح البنك المال ويُسمى المُضارب بماله، بينما يُقدّم الطرف الآخر العمل ويُسمى المضارب بعمله، بحيث تُقسّم الأرباح وفق العقد المبرم، وهو التطبيق الفعلي لمبدأ العَنَمِ بالغَرَمِ وفي حالة الخسارة المالية يتحملها صاحب المال، بينما يتحمل المضارب بعمله خسارة جهده فقط.

✓ كما توجد عقود أخرى نذكر منها(بن حدو، 2021 ، ص437):

- الاجارة: هو عقد يضع بموجبه البنك تحت تصرف الزبون منفعة (سلعة منقولة أو غير منقولة) يملكها البنك مقابل تسديد أجرٍ معيّن، ولفترة محددة في العقد، ومن اشكاله التأجير المنتهي بالتمليك.

- عقود المزارعة: وهي عقد بين المصرف وعميل أو أكثر يتم فيه الاتفاق على استثمار الارض بالزراعة على أن تكون الغلة بينهم حسب الاتفاق، كالحضر والحبوب ومشتقاتهما (لا يعني غرس الاشجار).

- المساقاة: وهي عقد بين المصرف وزبون، يتعهد فيه الزبون بسقي وحفظ الاشجار مقابل جزء شائع من ثمره، وهي شكل من أشكال المضاربة.

- المغارسة: وهي أن يدفع المصرف لشخص الارض (الغير موقوفة)، مقابل غرسها شجراً، على أن يُقسم الشجر نصفين بين المصرف والمستثمر، على أن تتقارب أجناس الاشجار، ومعلومة بداية الإثمار.

2.2 الهيئات التي تُوَظَر المؤسسات المالية الإسلامية: نذكر أهم المؤسسات والهيئات وهي كالاتي:

1.2.2- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):

تأسس المجلس (ifsb) في 03 نوفمبر 2002م، مقره كولامبور بماليزيا وأسس من طرف مجموعة من البنوك المركزية، بلغ عدد اعضاءه 182 عضوا الى غاية سنة 2021 منتمين لـ 57 دولة، وهو هيئة دولية واطاعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية، ومكملاً لعمل لجنة بازل، والمنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية، والاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين، حيث تم اصدار لحد الآن منذ تأسيس المجلس (ifsb) 34 ما بين

معيّار ومبدأً إرشادياً، وملاحظة فنية خاصة بصناعة الخدمات الإسلامية (ifsb.org/index.php). ومن أهدافه (بن حدو، 2021، ص191): تطوير الصناعة المالية الإسلامية على نحو قوي وشفاف، وتقديم إرشادات حول آليات الإشراف والمراجعة والرقابة الفعالة وتحديد وقياس وحصر المخاطر، والتعاون مع المنظمات الدولية النقدية والمالية، الواضحة للمعايير لتعزيز الانظمة النقدية والمالية الدولية، وتشجيع التعاون في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، والعمل على تدريب الموارد البشرية لتحقيق الرقابة الفعالة، واعداد الدراسات، وتأسيس قاعدة بيانات للصناعة المالية الإسلامية.

2.2.2 المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAF):

المجلس هو منظمة دولية تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، تأسس في 23 ماي 2001 ومقره الرئيسي في مملكة البحرين، ويضم أكثر من 130 مؤسسة مالية، موزعة على أكثر من 30 دولة، تضم أهم الفاعلين في السوق المالية الإسلامية، ومؤسسات وجمعيات مهنية في الصناعة، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وحمايتها، ودعم التعاون بين أعضاء المجلس العام، والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة، والدفاع عن الأعضاء فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية، ودعم الصيرفة الإسلامية والسياسات والنظم الرقابية، ودمج الابتكار والاستدامة، وإصدار البحوث والمنشورات ذات الصلة بالتمويل الإسلامي ("cibafi.org/Home.aspx").

3.2.2 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):

تأسست سنة 1991م، وهي مؤسسة غير ربحية، مقرها مملكة البحرين ولها منجزات على رأسها إصدار أكثر من 100 معيار حتى بداية 2023، اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها الزامية وإرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الاعضاء، من بينها البنوك المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية في أكثر من 45 دولة، وأصدرت "أيوفي" 5 أنواع من المعايير، وهي: معياران أخلاقيان (2)، خمسة (05) معايير مراجعة، سبعة (07) معايير حول الحوكمة، واحد وستون (61) معياراً شرعياً، تسعة وثلاثون (39) معياراً محاسبياً، وهي تهدف؛ الى تطوير ونشر وتدريب فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة، والاخلاقيات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، والاحذ بالمعايير الدولية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتوفيق والتوحيد بين السياسات والاجراءات المحاسبية، التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية، وتحقيق التطابق في التصورات بين مختلف هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، والسعي لتطبيق وتنفيذ المعايير، والبيانات والارشادات التي تصدرها الهيئة (اطلع عليه في: 2023/02/17 - <https://aaoifi.com>).

4.2.2 الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) :

أنشأت الوكالة سنة ألفين 2000 بعاصمة البحرين المنامة برأس مال قدره 10 ملايين دولار، تُقدم الوكالة نوعين من التصنيف، تصنيف في ائتماني (ملاءة البنك وقوته) وتصنيف شرعي (موافقة منتجات البنك لأحكام الشريعة) ويتمثل دورها في <https://uabonline.org/ar> - اطلع عليه في 2023/03/09): ابداء الرأي حول موافقة المؤسسة لأحكام الشريعة، تقييم (ضعف أو قوة) المؤسسات المالية العامة والخاصة، تقييم المخاطر التي يُمكن ان تتعرض لها المؤسسات المالية ، تحقيق مزيد من الافصاح والشفافية، تطوير النشاط البنكي، ودراسة وقياس وحصر المخاطر.

2. 3 الشمول المالي:

مع أن تاريخ ظهور فكرة الشمول المالي كان في المجلتر سنة 1993، إلا أنه بعد الازمة المالية العالمية 2008؛ زاد الاهتمام به، لتعميم وتسهيل وصول الخدمات والمنتجات لجميع افراد المجتمع، وذلك بوضع استراتيجيات وآليات لتعزيزه، ومن بينها الصيرفة الإسلامية، حيث عملت الكثير من دول العالم بسنّ قوانين وفتح شبائيك إسلامية وابتكار منتجات وخدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية،

2.3.1 مفهوم الشمول المالي:

تُعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE)، والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE)، بأنه 'العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين، وبالشكل الكافي وتوسيع استخدام هذه الخدمات، والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مختلفة تشمل النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"(فلاق صليحة، 2019، ص3). كما عرّفه بنك الجزائر بأنه «إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، بمؤسساته وأفراد، وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية، والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان، وابتكار خدمات أكثر ملائمة، وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل الغير الرسمية، التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والاشراف، التي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي من حيث

إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض، واستخدامها وهو جانب الطلب، وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب» (أطلع عليه في: 2023/01/02). (www.bank-of-algeria.dz).

2.3.2 قياس الشمول المالي: يُمكن قياس الشمول المالي بأربعة أبعاد رئيسية (لفتة، 2019، ص05):

- الوصول: يعني القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من قبل المؤسسات الرسمية، كفتح الحساب المصرفي، التكلفة، قرب الوكالات المصرفية، عدد الوكالات، أجهزة الصراف الآلي.
- الجودة: تلبية رغبات الزبائن من خلال تقديم الخدمة المالية، أو المنتج لاحتياجاتهم يجب أن تكون بجودة ويمكن معرفتها بقياسها من خلال آراء وتجاربهم والخيارات المتاحة لهم.

- الاستخدام: من خلال الاستمرارية في استخدام المنتج وعمق الخدمة المالية، وبالتالي يحتاج الاستخدام للمنتج أو الخدمة المالية مزيّجا من التفاصيل حول انتظام وتكرار، ومدة الاستخدام مع مرور الوقت لقياسه.

- التأثير: يُمكن قياس التغيرات في حياة الزبائن من خلال استخدام منتج أو الخدمة المالية (جانب الطلب) أو على مستوى العرض من خلال المؤسسات المالية المقدمة للمُنتج أو معاً؛ الزبائن والمؤسسات.

3.3.2 الركائز الأساسية للشمول المالي: ركائز الشمول المالي أربع وهي (بن قيدة، 2018، ص94):

- ✓ دعم البنية التحتية المالية: من خلال توفير بيئة قانونية وتشريعية تساهم في إرساء الشمول المالي وتكثيف شبكة التواجد البنكي والوكالات، الصرافات الآلية، خدمات الهاتف البنكي وخدمات التأمين... الخ
- ✓ الحماية المالية للمستهلك: بإشباع رغبات الزبائن وتيسير الحصول على الخدمات المالية وبصفة شفافة وعادلة وجودة عالية، وبأقل التكاليف، وتوفير كل المعلومات وحماية البيانات المالية.

✓ تطوير المنتجات وابتكار منتجات جديدة لتلبية كافة رغبات المجتمع: لتمكين الوصول الى كافة فئات المجتمع، خاصة الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة وتنوع المنتجات المالية، وابتكار منتجات تُساهم وتواكب رغبات ومتطلبات الزبائن، وإشراك الزبائن في النظام المالي، و تقليل التكاليف.

✓ التثقيف المالي: بالتعريف بالمنتجات المالية، والعمل على قياس، وتقييم نجاح البرامج المعتمدة، وإشراك الحكومة والقطاع الخاص والبنوك والمؤسسات المالية في الآليات المعتمدة وتطويرها بصفة دائمة.

3. مساهمة الصيرفة الاسلامية في إرساء الشمول المالي في الجزائر: سنتطرق في هذا المحور الى الجانب التطبيقي للصيرفة الاسلامية، وواقعها ودورها في إرساء الشمول المالي للفترة (1990-2022).

1.3 واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر للفترة (1990 - 2022):

بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990، سمح بنك الجزائر بإنشاء البنوك الخاصة، طبقا لنص المادتين 129 و130 منه، وكان بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي خاص

في الجزائر، ولم يصدر أي قانون خاص بالصيرفة الاسلامية الى غاية سنة 2018 (النظام 02-18).
- **النصوص التنظيمية للصيرفة الاسلامية في الجزائر:** لم يكن بالإمكان فتح بنوك اسلامية قبل سنة 1990، حيث كان النشاط البنكي حكرًا على البنوك العامة، لأن النظام الاقتصادي للدولة كان ذات طابع اشتراكي، إلى غاية صدور قانون النقد والقرض: 90-10، ثم تلتها القوانين والانظمة بعد ذلك.

✓ **قانون النقد والقرض 90-10:** صدر في 14 أبريل 1990 وعرف فيها النظام البنكي تغييرًا جذريًا حيث سمح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية، وتم إنشاء أول بنك اسلامي وهو بنك البركة الجزائري، واستمر العمل بهذا القانون إلى غاية صدور الأمر 03-11 الذي ألغى كليًا القانون: 90-10، وحدد الجهات المكلفة بتنظيم المهنة البنكية (بنك الجزائر)، ودور مجلس النقد والقرض، ودور اللجنة المصرفية، وكيفية الترخيص لإنشاء البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية بالجزائر (مهداوي، 2021، ص139).

✓ **النظام رقم 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية:** صدر في 04/11/2018 وتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، من طرف المصارف والمؤسسات المالية، ويعتبر أول قانون خاص بمعاملات الصيرفة الاسلامية، والمتوافقة مع أحكام الشريعة، وحدد المنتجات التي يمكن التعامل بها بسبعة اصناف بعد الحصول على الترخيص من طرف البنك المركزي وهي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في الحسابات، واصبح يمكن للبنوك التقليدية فتح شبائيك للصيرفة التشاركية، بشرط أن تكون الشبائيك مستقلة محاسبيا وماليا، وحسابات الزبائن مستقلة وتكون لها هيئة شرعية تدرس موافقة المنتجات المالية لأحكام الشريعة الاسلامية (www.bank-of-algeria.dz).

✓ **النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية:** عرف النظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية، "كل عملية بنكية لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، كما عرف الشباك الإسلامي في المادة 17 منه؛ بأنه هيكلا ضمن البنك أو المؤسسة المالية، مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الاسلامية، واشترط أن تكون الشبائيك مستقلة محاسبيا وماليا، وحساب الزبائن منفصل عن باقي الحسابات، وضم هذا النظام ثمانية (8) منتجات للصيرفة الاسلامية وهي السبعة المذكورة في النظام (02-18)، زائدا مُنتج: الودائع في حسابات الاستثمار، كما ألغى النظام 02-18 (www.joradp.dz/IMG/Sce.gif, n°16, 2020).

✓ **التعليمة 03-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية:** صدرت في 02 أبريل 2020 تتكون من 60 مادة، وجاءت لشرح وتفصيل منتجات وخدمات الصيرفة الاسلامية التي وردت في النظام 02-20، لمزاولة نشاط الصيرفة الاسلامية (www.bank-of-algeria.dz).

2.3 البنوك الإسلامية في الجزائر ودورها في تعزيز الشمول المالي: كما ذكرنا سابقا بعد صدور

قانون النقد والقرض 90-10 تم انشاء البنوك والشبابيك الإسلامية و هي كالآتي:

1.2.3 بنك البركة الجزائري: أنشئ في 20 ماي 1990 وهو فرع من مجموعة البركة المصرفية، برأس

مال قدره 500 مليون دينار، يملك رأسماله كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 44%

ومجموعة البركة المصرفية الدولية ب 56 %، وبالتالي هو بنك مختلط عام وخاص، بلغت ميزانيته سنة

2020 ب 1.96 مليار دولار، يملك 33 فرعا، يُقدم البنك منتجات إسلامية تتمثل في: المراجعة، الاجارة،

السلم، الاستصناع والمشاركة (اطلع عليه في 2023/03/07، www.albaraka-bank.dz).

- **الهيئة الشرعية للبنك:** تتكون الهيئة الشرعية للبنك من خمسة أعضاء، وهم رئيس الهيئة ونائبه و3

اعضاء، تتحدد العضوية بثلاث سنوات، يتم اختيارهم من طرف الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس

الادارة من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية،

والخبرة اللازمة، والمتمتعين بالسمعة الطيبة. (www.albaraka-bank.dz).

- **دور بنك البركة في إرساء الشمول المالي:** يقوم البنك بتقديم تمويل للفئات المستبعدة والهشة

لتحقيق الشمول المالي؛ إذ قدم 14 قرض حسن و9 مشاريع بصيغة المراجعة المصغرة ومشروعين بصيغة

المشاركة سنة 2014 الى جانب طاكسي الوقف وتمويل المؤسسات الصغيرة، والمهنيين بقروض مصغرة

بصيغة المشاركة، وتمويل مشاريع النساء الماكثات بالبيت، والمنظمات في شكل مجموعة متضامنة، وتمويل

مشاريع الوقف، ومسك صندوق الزكاة لصالح وزارة الشؤون الدينية مجانا (عمران، 2017، ص 178).

- **حجم التمويل لبنك البركة للفترة 1992 الى غاية 2020:** لمعرفة تطور حجم التمويل لدى بنك

البركة تم نقل البيانات السنوية لتطور حجم التمويل للفترة من (1992- 2020) في الجدول ادناه،

وتمثيلها بيانيا، حيث نلاحظ تزايد مستمر في عمليات التمويل عبر السنوات إلا أنها تختلف من فترة

لأخرى، ويمكن تفسير ذلك إلى ما يلي:

✓ في بداية تأسيس البنك كان حجم التمويل محدودًا، ويعود ذلك لإمكانيات البنك المحدودة؛ إذ يعتمد

على رأسماله في منح التمويل ونتيجة قلة الودائع، مع ذلك استمر في التمويل الإسلامي وبصفة متزايدة؛

✓ تراجع التمويل سنة 1996 لصدور التعليم رقم 94-74 لرفع رأسمال البنوك الى أكبر أو تساوي 8%

تنفيذا لقرارات لجنة بازل I، وتحديد آخر سنة 1999 لتحقيق الهدف. (زيد، 2013، ص 108)؛

✓ تراجع التمويل في سنة 2002 يعود لارتدادات رفع رأس المال للفترة السابقة من خلال تحويل جزء من

الاحتياطيات والارباح غير الموزعة لرفع رأس المال وآثار افلاس بنك الخليفة، والبنك التجاري والصناعي؛

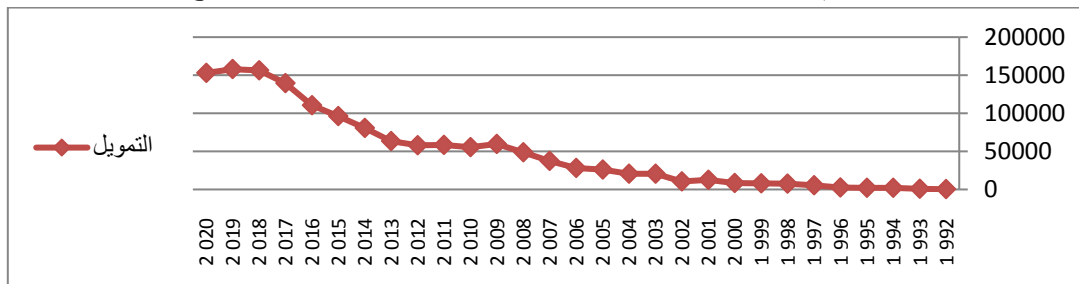
✓ تراجع عمليات التمويل سنة 2008 الى غاية 2012 يُعُود للأزمة المالية العالمية وارتداداتها وتراجع التجارة الخارجية وانخفاض اسعار البترول، إلا أن البنك واصل عمليات التمويل مع الالتزام بقواعد الحذر؛ التراجع الذي عرفه التمويل في سنة 2019 يعود الى ارتدادات كوفيد -19 والذي أثر مباشرة على أداء البنوك حيث توقفت الكثير من المشاريع نتيجة الحجر الصحي، وتراجع التجارة الدولية بنسبة 7.6%، وتوصيات البنك المركزي للبنوك بمنح تسهيلات لديون الزبائن(فني ، 2022، ص393).

الجدول رقم (01): تطور عمليات التمويل لبنك البركة الجزائري(مليون دج)

السنوات	التمويل	السنوات	التمويل	السنوات	التمويل	السنوات	التمويل	السنوات	التمويل
1992	282	1998	7468	2004	20785	2010	55689	2016	110711
1993	636	1999	8133	2005	25865	2011	58584	2017	139677
1994	1947	2000	8520	2006	28051	2012	*57891	2018	156460
1995	2256	2001	12556	2007	37471	2013	63354	2019	157850
1996	2326	*2002	10501	2008	48662	2014	80627	2020	*153089
1997	5331	2003	20785	2009	59637	2015	96453		

المصدر: ناصر سليمان، 2021، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، دار الفا للنشر، قسنطينة، الجزائر، ص49.

الشكل رقم (01): تطور عمليات التمويل في بنك البركة الجزائري(الوحدة مليون دج)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 01.

- توزيع التمويل حسب النشاطات: تتفاوت وتختلف تمويلات البنك من نشاط لآخر، حيث اظهرت احصائيات سنة 2020 أن الإجارة احتلت المرتبة الأولى ب44.18%، تأتي بعدها المساومة ب25.28%، ثم المراجعة ب15.36%، والسكّم ب14.18%، والاستصناع والمشاركة على التوالي ب0.63% و0.23%، الملاحظ من النسب؛ أن صيغة الاجارة هي التي تحتل المصدر الأول في تمويلات بنك البركة، عكس المشاع عن البنوك الاسلامية أن صيغة المراجعة هي الصيغة الأكثر تمويلاً.

الشكل رقم (02): نسب صيغ التمويل في بنك البركة لسنة 2020



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماد على تقرير سنة 2020 لبنك البركة

2.2.3 مصرف السلام الجزائري: أنشئ المصرف في 08 جوان 2006 برأسمال قدره 100 مليون دولار تقريبا أي 7.2 مليار دينار، وأُعتدَّ من طرف بنك الجزائر في سبتمبر 2008، يملك المصرف 23 وكالة على التراب الوطني، يُشغل 639 موظف (2021)، ويُقدم منتجات إسلامية تتمثل في: المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، المرابحة، الاستصناع، البيع بالتقسيط والبيع لأجل (www.alsalamalgeria.com).

– **دور مصرف السلام في ارساء الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا:** في هذا الجانب يقوم البنك بتقديم قروض حسنة، وقروض مصغرة حيث بلغت سنة 2018 ب 52 قرض حسن لموظفيه، وامضاء اتفاقية لتمويل جمعية كافل اليتيم وخصص لها 10 مليون دج، إنشاء مؤسسات مصغرة للمحتاجين، نشر التثقيف المالي الاسلامي من خلال دعم الملتقيات، ودعم الاتحاد الوطني للمعوقين الجزائريين، وجمعية حورية للمرأة (أُطلع عليه في 2023/02/27 www.alsalamalgeria.com).

– **تطور حجم تمويلات المصرف:** لمعرفة حجم تمويل المصرف نأخذ الجدول أدناه الخاص بالتمويل لمختلف الصيغ للفترة (2008–2021)، حيث نلاحظ من خلال الجدول (02) والشكل (03) أدناه أن عملية التمويل في مصرف السلام عَرِفَ تطوُّراً منذ نشأته ففي السنة الاولى؛ كان التمويل منعدم نتيجة لعدم وجود موارد للمصرف لحدثة نشأته ثم أخذ منحى التمويل في الارتفاع إلى غاية الفترة ما بين 2013 و2015 بدأ في التراجع، ويعود الى الخلافات التي وقعت بين المساهمين حيث تمَّتْ إدارته من طرف متصرف اداري وبالتالي انخفاض حجم الودائع، وسحب الكثير من المودعين ودائعهم وتراجع السيولة في البنك لتخوف المودعين من مصير المصرف (سليمان، 2010، ص70). وإلى الأزمة الاقتصادية بداية من سنة 2014، ليتدارك الامر فيما بعد بوتيرة أفضل نتيجة لحل النزاع بين المساهمين، وعودة الثقة في المصرف وارتفاع حجم الودائع وبالتالي ارتفاع التمويل، ويعتمد المصرف بشكل كبير على صيغة المرابحة، وحقق ارباحاً في سنوات 2019، 2020 و2021 ب 78,58 و67 مليون دولار على التوالي، والملاحظ في سنة 2020 تراجع أرباح البنك وحجم التمويل نتيجة كوفيد -19.

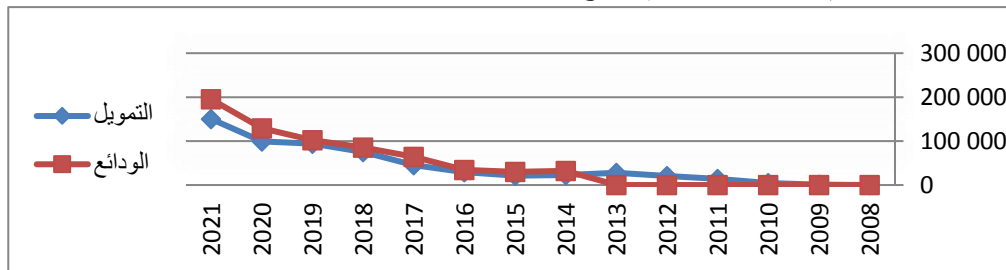
دور الصيرفة الإسلامية في إرساء الشمول المالي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (1990-2022)

الجدول رقم (02): تطور حجم الودائع والتمويل للفترة (2008-2021) في مصرف السلام (مليون دج)

السنوات	حجم التمويل	حجم الودائع	السنوات	حجم التمويل	حجم الودائع	السنوات	حجم التمويل	حجم الودائع
2008	471.366	0	2013	23931	27531	2018	85431	75340
2009	3042.239	569	2014	32500	22548	2019	93510	93910
2010	7677.443	4667	2015	30120	21268	2020	99510	99252
2011	12945.736	13719	2016	34512	29377	2021	152267	150267
2012	19401.238	20212	2017	64261	45454			

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لسنوات: 2013، 2018 و 2021. لمصرف السلام

الشكل رقم (03): تطور حجم الودائع والتمويل في مصرف السلام للفترة: (2008-2021)



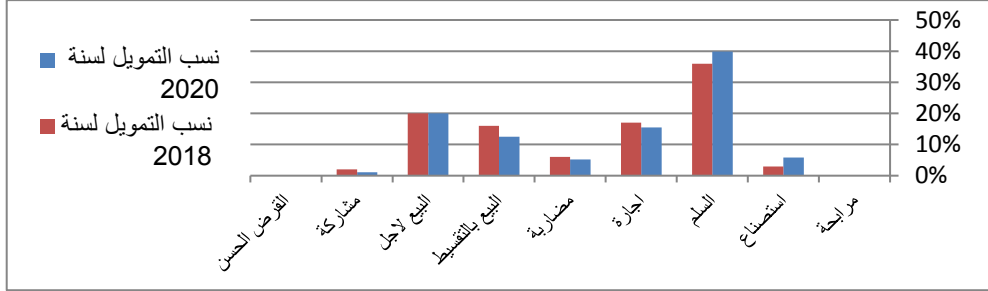
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (02).

- وسائل وقنوات الدفع الالكتروني لمصرف السلام: من أجل إرساء الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى أكبر عدد من الزبائن يعمل مصرف السلام على إصدار البطاقات المحلية للشركات، وإصدار البطاقة الذكية اللاتلامسية فيزا وتطويرها؛ إذ بلغ عدد البطاقات الدولية 2868 سنة 2021 بزيادة 1191 بطاقة، وتطوير الدفع بالبطاقة المحلية عبر الانترنت بالاندماج مع بريد الجزائر، حيث بلغ عدد بطاقات المحلية 21171 في سنة 2021 مقارنة بـ 14730 سنة 2020، وتوسيع نطاق شبكة أجهزة الصراف الآلي إذ بلغ عددها بـ 28 جهازا سنة 2021، بزيادة ثمانية اجهزة، ونشر 72 جهازا للدفع الالكتروني ليلعب عدده في سنة 2021 بـ 137 جهازا، ويعتزم المصرف تثبيت 200 جهازا، كما بلغ عدد حسابات السلام مباشر للاطلاع وإجراء العمليات عن بعد سنة 2021 بـ 7860 حساب، مقارنة بـ 2020 حيث بلغ 6297 عملية، كما قام المصرف بإنشاء منصة الدفع الالكتروني، والتحويل السريع عبر الهاتف النقال بتطبيق المحفظة الذكية (WIMPAY) للدفع في المتاجر بتكنولوجيا QR كود (السلام، 2021، ص27).

- توزيع التمويل على حسب عقود التمويل: أخذنا الفترتين السنة التي قبل ظهور كوفيد -19 والسنة التي بعدها، حيث يُلاحظ تراجع في نشاطات البنك لكل الصيغ، ويعود ذلك لانعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد، باستثناء بيع السِّلَم الذي عرف نمواً قدره 4%، ثم الاستصناع الذي عرف نمواً هو الآخر،

كما أن الصيغة الأكثر تمويلا هي صيغة السَّلَم؛ ثم البيع لأجل تليها الاجارة ثالثا، كما أن المراجعة نسبتها لا تتعدى الثلث بكل صيغها من البيع لأجل والبيع بالتقسيط، عكس ما يُشاع على المصارف الاسلامية.

الشكل رقم (04): توزيع التمويل حسب صيغ التمويل في مصرف السلام (%)



المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على التقريرين لسنتي 2020 و 2018 لمصرف السلام

3.3 الشبايك الاسلامية في الجزائر: بدأت فكرة انشاء الشبايك الاسلامية في البنوك الأجنبية قبل البنوك العمومية في الجزائر ونذكر منها:

1.3.3 بنك الخليج الجزائر AGB: هو بنك اجنبي أنشئ في الجزائر سنة 2003، وفتحت أول وكالة له سنة 2004، يملك رأسماله كل من بنك بركان بالكويت 60%، بنك تونس العالمي بنسبة 30% و البنك الأردني الكويتي 10%، بدأ البنك العمل في بداية سنة 2008، يملك 61 وكالة على المستوى الوطني، يُشغل البنك 1074 موظفا، يملك شبايك في وكالاته تُقدِّم منتجات إسلامية خاصة المراجعة والسَّلَم، تتراوح نسبة التمويل الاسلامي في البنك بين 20 و 24%، حيث بلغت سنة 2019 الى 44.5 مليار دينار وفي سنة 2020 ب 40 مليار دينار، كما أنه لا يوجد تنوع في المنتجات، والخدمات الاسلامية المقدمة. (<https://www.agb.dz/index.php> - اطلع عليه في 2023/02/28).

- وسائل وقنوات الدفع الالكتروني لبنك خليج الجزائر: لإرساء الشمول المالي يعمل البنك على تطوير شبكته على المستوى الوطني؛ حيث يبلغ عدد اجهزة الصراف الآلي 95 جهازا سنة 2021 و 15 شباك آلي، 87000 بطاقة ائتمان، كما توجد 25 نقطة تَسَوُّق وشراء عبر الهاتف النقال.

2.3.3 بنك الاسكان للتجارة والتمويل - الجزائر: هو بنك أجنبي أنشئ سنة 2003 برأس مال قدره 30 مليون دولار بالشراكة بين الشركة العربية الليبية للاستثمار الاجنبي القابضة ب 15% وبنك الاسكان والتجارة بالأردن ب 85%، يملك 8 وكالات، يُقدم البنك منتجات إسلامية تتمثل في المراجعة، بيع السلم، الاستصناع والاجارة، ومنتجات الخاصة بالودائع المتمثل في سندات الاستثمار والودائع لأجل وحسابات الادخار. (<https://www.housingbankdz.com> - اطلع عليه في 2023/03/02).

- التمويل الاسلامي في بنك الاسكان للتجارة والتمويل-الجزائر: بلغ حجم تمويل البنك 41.8 مليار دينار سنة (2019) مقابل 39.4 مليار دينار سنة (2020) أي تراجع طفيف نتيجة الآثار الاقتصادية لكوفيد-19 وتقدر بنسبة 16.64% من مجموع التمويلات المقدمة من البنك لسنة 2020، وتقتصر على المراجعة: 6%، والسَّلم: 92%، والقرض الحسن: 2%.(سليمان، 2010، ص360).

3.3.3 ترست بنك الجزائر: هو بنك أجنبي، أنشئ سنة 2003، برأسمال قدره 750 مليون دينار، 73% منه لعائلة أبو نخل، لديه 5 خمسة شركات الى جانب البنك وهي ترست الجزائرية للاستثمار، ترست للتأمين وإعادة التأمين، ترست للصناعة، ترست العقارية، ترست المركز التجاري الجزائري، يملك 40 وكالة على المستوى الوطني في سنة 2021 (شوهدي: 2023/03/07 , www.trustbank.dz).

- التمويل الاسلامي ترست بنك الجزائر: بدأ العمل بالصيرفة الاسلامية في البنك بداية من سنة 2016 بلغت نسبة التمويل الاسلامي في ترست بنك سنة 2020 ب11.10% موزعة على البيع بالتقسيط 59.98%، الإجارة 6% والسَّلم 34.10%، والملاحظ في ترست بنك عدم التنوع في منتجات الصيرفة الاسلامية واعتماده على ثلاثة فقط والتركيز على البيع بالتقسيط مع الافراد والمؤسسات، وارتفاع البيع بالسَّلم يعود إلى التعليمة 05-2017 والتي تحجر المستوردين للسلع الموجهة للبيع على حالتها على تشكيل مؤونة بالعملة الوطنية لدى البنك الموطن بقيمة 120% من قيمة الصفقة قبل 30 يوماً من شحن البضاعة.(سليمان، 2010، ص356).

4.3.3 الشبايك الاسلامية في البنوك العمومية: بعد صدور النظام 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية، ثم القانون 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية، تعاقب فتح الشبايك في البنوك العمومية؛ زيادة على ذلك توقيع بنك الجزائر مع هيئة "AAOIFI" في 08 جانفي 2022 من اجل تطوير صناعة التمويل الاسلامي في الجزائر، وتبادل للمعلومات، وتنفيذ وتطبيق البرامج المشتركة والمتعلقة بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الاسلامية، (www.bank-of-algeria.dz).

- التمويل الاسلامي في البنوك العمومية: عرِفَ عدد النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية تزايداً مستمراً؛ حيث بلغ 469 شباكاً الى غاية 31 اكتوبر 2022 يُقدِّم منتجات الصيرفة الاسلامية، وبلغت الحسابات البنكية الخاصة بالصيرفة الاسلامية ب66217 حساب، بقيمة تمويلية تقدر ب 5 مليار دينار وبلغت قيمة الودائع 50 مليار دينار، حسب تصريح وزير المالية: ابراهيم جمال كسالي، والمندوب العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات في المؤتمر الذي نظم يوم 19 ديسمبر 2022(منذ صدور النظام 20-02)، وتحصلت خمسة بنوك على ترخيص لتسويق المنتجات الموافقة للشريعة الاسلامية وهي BNA،

BDL، CNEP BEA، CPA، هذا الأخير (CPA) يملك 26 ألف حساب اسلامي، و BEA ب 9200 حساب اسلامي ويُقدم 10 منتجات اسلامية، وبلغت قيمة الودائع لديه في سنة 2022 ب 17 مليار دينار في 50 شباكاً ب 50 وكالة. (واج، 2022، اطلع عليه في 2023/01/03).

وفي هذا السياق أكد محافظ بنك الجزائر أن 11 بنكاً قدم 20 ملفاً لطلب ترخيص لإطلاق منتجات اسلامية وأن الهدف من إطلاق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر هو تجسيد الشمول المالي و ترسيخ ثقافة التعامل مع البنوك لدى المواطن مع مراعاة متطلباته، وكذا استقطاب أموال السوق الموازي.

4.3 حجم الصيرفة الاسلامية في الجزائر: لمعرفة حجم الصيرفة الاسلامية في الجزائر نأخذ الجدول 03

الجدول رقم 03: مقارنة حجم الصيرفة الاسلامية بالصيرفة التقليدية في الجزائر لسنة (2020).

الصنف	الودائع	النسب %	التمويل	النسب %	الحسابات النشطة	النسب %	الوكالات	النسب %	الموزعات الالية
البنوك العمومية	12492	84,71	11180	88,3	14233793	87,5	1185	75	1477
البنوك الخاصة	1922,5	15,29	1900,6	11,7	1665353	12,5	390	24	/
والشبابيك الاسلامية (العامة والخاصة)	405	3	257,34	1,98	66217	0,5	634	40	634

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير بنك الجزائر وبنك البركة ومصرف السلام لسنة (2020).

طبقاً للنسب بالجدول (03) نلاحظ أن حجم الصيرفة الإسلامية لا يتجاوز 3%، فالودائع؛ مثلاً لا تتجاوز 3% بما فيها الشبابيك الاسلامية، والقروض الممنوحة للاقتصاد الوطني تقدر ب 1.98% وهي نسبة ضعيفة، والحسابات النشطة تمثل 0.5%، وعدد الوكالات لكل من مصرفي السلام والبركة تُقدر ب 56 وكالة، وباحتمساب الشبابيك في البنوك الوطنية والاجنبية، فهي تقدر ب 469 شباكاً، وتقدر الكثافة البنكية للجزائر ككل ب 26438 مواطن لكل وكالة، وهي ضعيفة مقارنة بمؤشر البنك الدولي، وهي وكالة لكل 5000 مواطن، كما أن الكثافة للصيرفة الإسلامية ككل تقدر ب 72000 مواطن لكل وكالة. (اطلع عليه يوم 2023-03-11 www.bank-of-algeria.dz).

4. تحليل النتائج:

بناءً على نتائج الدراسة اتضح صحة الفرضيات المطروحة، وهي تأخر الجزائر في اعتماد الصيرفة الاسلامية، ومع ذلك فإنها ساهمت في إرساء الشمول المالي، وهذا ما لاحظناه من خلال حجم التمويل واستقطاب الودائع وانتشار الشبابيك حيث وصل في عامين الى 469 شباكاً و 66217 حساباً مصرفياً؛

- ✓ من الملاحظ في تصريحات المسؤولين؛ أن تبني الصيرفة الإسلامية هو وسيلة لاستقطاب الاموال الموجودة في السوق الموازية وإذا استمر الحال هكذا لن تطول المدة حتى يُعلن فشلها، لأن الصيرفة الإسلامية يجب أن تكون هدف في حد ذاتها؛ لتحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي وإرساء الشمول المالي.
- ✓ إن النظام 02-20 حصر المنتجات الإسلامية في ثمانية فقط، وهذا ما يعيق عمل الصيرفة الإسلامية لذا يجب توسيع المنتجات لتشمل كل القطاعات كالزراعة والغراسة والمساقاة في قطاع الفلاحة... الخ
- ✓ إن النظام 02-20 لم يفصل بين الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء، والهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية، مما يخلق تعارض للمصالح ولا يكون للهيئة الوطنية استقلالية وصرامة في اتخاذ قراراتها.
- ✓ إن حجم الصيرفة الإسلامية في الجزائر لم يتجاوز 3%، كما أن 85% من الخدمات المالية تُسيطر عليها البنوك العمومية، لذا وجب دعم الصيرفة الإسلامية ونشر التثقيف المالي لإرساء الشمول المالي.

5. خاتمة:

رغم قُتوة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال توفير البيئة الملائمة، كسَن القوانين والتشريعات على غرار النظامين: 02-18، 02-20، وتشجيع البنوك على فتح شبائيك للصيرفة الإسلامية لإرساء الشمول المالي؛ حيث بلغ في فترة وجيزة عدد الشبائيك 469 شباكاً في البنوك العمومية، واستقطبت 50 مليار دينار كودائع، و5 مليار دينار كتمويل، وبلغ عدد الحسابات 66217 حساباً مصرفياً، لهذا يُعتبر اعتماد الصيرفة الإسلامية خطوة يجب تشجيعها، ومن الاقتراحات والتوصيات التي يمكن تقديمها ما يلي:

- ✓ توسيع المنتجات والخدمات الإسلامية المقدمة لتشمل صيغ أخرى كالمساقاة والغراسة والمزراعة في قطاع الفلاحة الذي يعرف تطوراً ملحوظاً وتوفير صيغ في قطاعات أخرى من خلال تعديل النظام 02-20؛
- ✓ جعل الصيرفة الإسلامية هدفاً حقيقياً لتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي وإرساء الشمول المالي، وتمويل صغار المستثمرين، وليست كوسيلة لاستقطاب الكتلة النقدية الموجودة خارج البنوك وفي السوق السوداء؛
- ✓ القيام باستقصاءات دورية للتعرف على رغبات الزبائن، والاستجابة السريعة لمتطلباتهم؛
- ✓ العمل على الانضمام الى هيئات اصدار المعايير وهيئات التصنيف للصيرفة الإسلامية لمحارات التطورات الحاصلة في الصيرفة الإسلامية ومواكبة التطورات وتجنب الوقوع في المحضورات الشرعية؛
- ✓ تدريب الموظفين على منتجات الصيرفة الإسلامية والعمل على تحويل الشبائيك الى مصارف اسلامية.

6. قائمة المراجع:

- الرشيد محمود عبد الكريم، المدخل الشامل الى معاملات وعمليات المصارف الاسلامية، دار النفائس، عمان الاردن، دار النفائس، 2015.
- أوصيف أوصيف، بلحمري سعدية، الصناعة المالية الاسلامية في العالم العربي والاسلامي، التكامل المؤسسي للصناعة المالية المصرفية والمصرفية الاسلامية ، 26 و27 نوفمبر 2019، جامعة الشلف الجزائر.
- بن حدو فؤاد، الصيرفة الاسلامية - موسوعة عملية عن آلية عمل البنوك الاسلامية، قسنطينة الجزائر، ط1، دار ألفا للنشر والتوزيع، 2021.
- بن قيدة مروان، بوعافية رشيد مروان، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد: 01، ص ص: 90-105، 2018.
- رائد نصري ابو مؤنس، مجدي علي غيث، الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية أبعادها وعناصرها وخصائصها - دراسة تحليلية، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، الاردن، المجلد 16، العدد(1)، 2020.
- زيد أيمن، ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، قسنطينة، الجزائر، ط1، دار ألفا للنشر والتوزيع، 2022.
- سليمان ناصر، بوشرمة عبد الحميد، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر المجلد 07، العدد 07، 2010.
- عمران عبد الكريم، تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 02، العدد (04)، 2017، 172-186.
- فرحي محمد، انفتاح البنوك التقليدية على شبائيك الصيرفة الاسلامية- قراءة في احكام النظام 20-02، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المسيلة، الجزائر ، مجلد 06، عدد 2، ص ص: 1196-1222، 2020.
- فلاق صليحة، حمدي معمر، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار الجزائر، مجلد 07، عدد(07)، ص ص: 1-2019، 14.
- فني فضيلة رفيعة دبابش، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة كوفيد- 19 دراسة تحليلية، مجلة البحوث الاقتصادية وإدارية، مجلد 16، عدد(01)، 2022.

- لفتة محمد طارق، لفتة بيداء ستار، دراسة تحليل ضروريات النهوض بالشمول المالي في العراق - الفرص والتحديات، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، بدون رقم المجلد ، ب ع، 2019 .
- لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي - وقائع الندوة رقم 34 بتاريخ 18 الى جوان 1990 بالتعاون بين معهد الاسلامي للبحوث التابع للبنك الاسلامي للتنمية والجمعية المغربية للاقتصاد الاسلامي بالمحمدية بالمغرب ، المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2001
- مهداوي حنان، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الاغواط، الجزائر، المجلد 05 العدد(02)، ص ص: 137-159، 2021.
- نغم حسين نعمة، رعد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ، الواقع والتحديات ،مجلة القادسية للعلوم الادراية والاقتصادية ، مجلد 12 عدد(02)، 2010.

<https://www.agb.dz/index.php>

<https://www.bank-of-algeria.dz>

<https://www.albaraka-bank.dz>

<https://www.alsalamalgeria.com>

<https://aaoifi.com>

<https://www.ifsb.org/index.php>

<https://uabonline.org/ar>

<https://www.albankaldawli.org>

<https://cibafi.org/Home.aspx>